

ثالثاً : بعض الآراء التي فسرت الحديث

تعددت الآراء بصدد هذا الحديث ، وكان وراء هذا التعدد وأساس هذا الخلاف ، كما قال ابن العربي [٥٤٣هـ] : (لم يأت في معنى هذه السبع نص ولا أثر ، واختلف الناس في تعيينها)^(١) . ولذلك نجد التفسيرات قد بلغت خمسة وثلاثين ، يقول ابن حجر [٨٥٢هـ] : (وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة ، بلغها أبو حاتم بن حبان [٣٥٤هـ] إلى خمسة وثلاثين قولاً)^(٢) . والسيوطي [٩١١هـ] أوصلها إلى نحو أربعين قولاً^(٣) .

* وسنذكر - هنا - بإذن الله - تعالى - بعض الآراء التي فسرت الحديث ، مع مناقشتها ، والتعليق عليها :

الرأي الأول :

تفسير الأحرف السبعة مشكل وصعب ، يقول الزركشي [٧٩٤هـ] : «إنه من المشكل الذي لا يدري معناه ، لأن العرب تسمى الكلمة المنطوقة حرفاً ، وتسمى القصيدة بأسرها كلمة ، والحرف يقع على المقطوع من الحروف المعجمة ، والحرف - أيضاً - المعنى والجهة ، قاله أبو جعفر :

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ / ٢١٢ / تح / محمد أبو الفضل إبراهيم / دار التراث / ط ٣ / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٢) فتح الباري ١٩ / ٣١ ، والبرهان ١ / ٢١٢ .

(٣) الإتيان في علوم القرآن ١ / ١٣١ ، تح / محمد أبو الفضل إبراهيم / مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة / ط ١ / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

محمد بن سعدان النحوي» [ت ٢٣١هـ] ^(١).

ويقول الأستاذ/ عبد الحميد أحمد شحاتة العدوي : (القول الأول : إن هذا الحديث من المشكل الذي لا يدري معناه - لأن الحرف مشترك لفظي ، ولم يرد نص بتحديد المراد منه ، فيبقى مشكلاً) ^(٢).

ولكن رد هذا الرأي بأن (كثيراً من الصحابة ، كابن مسعود ، وأنس ، وابن عباس ، وردت عنهم آراء فيه - ولو كانوا يرون أنه مشكل ما تكلموا فيه - ونحن مطالبون بالاجتهاد بقدر ما تطيق عقولنا ، وبالله الهدى ، وعليه قصد السبيل) ^(٣).

الرأي الثاني :

الأحرف السبعة المذكورة في الحديث ، هي سبعة معاني مختلفة ، كالوعد والوعيد ، والمحكم والمتشابه ، والحلال والحرام ، والقصص ، والأمثال ، والأمر ، والنهي . وقد وضحه الزركشي بقوله : (سبعة أنواع : كل نوع منها جزء من أجزاء القرآن ، بخلاف غيره من أنحاءه ، فبعضها أمر ونهي ، ووعد ووعيد ، وقصص ، وحلال حرام ، ومحكم ومتشابه ، وأمثال وغيره) ^(٤).

وربما اعتمد أصحاب هذا الرأي على الحديث الذي ذكره الطبري

(١) البرهان ١ / ٢١٣ ، والإتقان ١ / ١٣١ .

(٢) حسن البيان في توضيح سبعة أحرف أنزل عليها القرآن ٢٨ / مطبعة الأمانة / ط ١ / ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٣) حديث نزول القرآن على سبعة أحرف دراسة تحليلية . د/ محمد حسن جبل ٢٤ / ط التركي / دون تاريخ .

(٤) البرهان ١ / ٢١٦ ، وجامع البيان ١ / ٢٣ ، وما بعدها وصحيح مسلم ٦ / ١٠ .

[ت ٣١٠ هـ] عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، وَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ : زَجْرٍ ، وَأَمْرٍ ، وَحَلَالٍ وَحَرَامٍ ، وَمُحْكَمٍ ، وَمُتَشَابِهٍ ، وَأَمْثَالٍ ، فَأَحَلُّوا حَلَالَهُ ، وَحَرَّمُوا حَرَامَهُ ، وَافْعَلُوا مَا أَمَرْتُمْ بِهِ ، وَأَنْتَهُوا عَمَّا نُهِيتُمْ عَنْهُ ، وَأَعْتَبَرُوا بِأَمْثَالِهِ ، وَاعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ ، وَأَمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ وَقُولُوا : ﴿ أَمَنَّا بِهِ ﴾ كُلُّ مَن عِنْدَ رَبِّنَا ﴿ آل عمران : ٧ ﴾ » ^(١) .

* ورد هذا الرأي من جهتين :

الأولى : موقف العلماء من حديث ابن مسعود رضي الله عنه لقد كان للعلماء إزاء هذا البحث ثلاثة مواقف :

الأول : الضعف :

يقول : ابن عبد البر [ت ٤٦٣ هـ] : (هذا حديث لم يثبت ، لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن [ت ٩٤ أو ١٠٤ هـ] عن ابن مسعود ، ولم يلق ابن مسعود) ^(٢) . وذكر الزركشي بعض كلام ابن عبد البر ، ويزيد عليه قوله : (وهو مجمع على ضعفه) ^(٣) .

الثاني : الرد والرفض :

ولقد قابل بعض العلماء الحديث برده ، يقول ابن عبد البر : (وقد رده قوم

(١) جامع البيان ١ / ٢٣ ، وكتاب فضائل القرآن [موقوفاً] النسائي ، باب من كم أبواب نزل القرآن ١ / ٦٢ وحديث رقم ٩ ، تح د / فاروق حمادة / دار إحياء الكتب العلمية - بيروت / ط ٢ / ١٤١٣ هـ .

(٢) فتح الباري ١٩ / ٣٥ .

(٣) البرهان ١ / ٢١٦ .

من أهل النظر ، منهم أبو جعفر : أحمد بن أبي عمران [ت ٢٨٠هـ]^(١) . ويبين الزركشي سبب هذا الرد بقوله : (قال - أي السابق ذكره في نص ابن عبد البر : من أوله بهذا فهو فاسد ، لأنه محال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه ، أو يكون حلالاً لا ما سواه ، لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يُقرأ على أنه حلال كله ، أو حرام كله ، أو أمثال كله ، حكاه الطحاوي [أبو جعفر أحمد بن محمد ابن سلامة الأزدي المصري ت ٣٢١هـ] عنه أنه سمعه منه)^(٢) .

الثالث : الصحة :

وقال قوم بصحة الحديث ، يقول ابن عبد البر : «وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان^(٣) والحاكم^(٤)» [ت ٣٦٠هـ] وقد أخرجه البيهقي [ت ٤٥٨هـ] من وجه آخر ، عن الزهري [ت ١٢٤هـ] عن أبي سلمة مرسلاً ، وقال : هذا الحديث مرسل جيد^(٥) .

* وقد فسره العلماء - على القول بصحته - بعدة تفسيرات ، تخرجه عن موطن الاستشهاد به - هنا .

(١) فتح الباري ١٩ / ٣٥ .

(٢) البرهان ١ / ٢١٦ .

(٣) ابن حبان في الصحيح : كتاب الرقائق : باب قراءة القرآن ٣ / ٢٠ حديث رقم ٧٤٥ تح / شعيب الأرناؤوط / مؤسسة الرسالة / بيروت / ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م .

(٤) الحاكم في المستدرک : كتاب فضائل القرآن ١ / ٧٣٩ حديث رقم ٢٠٣١ ، وفي كتاب التفسير - باب : تفسير سورة آل عمران ٢ / ٣١٧ حديث رقم ٣١٤٤ ، وقال : [صحيح الإسناد ولم يخرجاه] تح / مصطفى عبد القادر عطا / دار الكتب / بيروت / ط ١ / ١٤١٧هـ - ١٩٩٠ م .

(٥) فتح الباري ١٩ / ٣٥ .

١- التفسير الأول :

المراد بالأحرف : الأوجه ، يقول البيهقي : (إن صح ، فمعنى قوله : «سبعة أحرف» أي سبعة أوجه ، كما فسرت في الحديث ، وليس المراد الأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى ، لأن سياق تلك الأحاديث يأتي حملها على هذا ، بل هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين ، وثلاثة أوجه ، وأربعة إلى سبعة ، تهويناً وتيسيراً ، والشيء الواحد لا يكون حراماً وحلالاً في حالة واحدة)^(١). ويقول القاضي أبو بكر ابن الطيب [الباقلاني ت ٤٠٣ هـ] : (هذا التفسير منه ﷺ للأحرف السبعة ، ولكن ليست هذه التي أجاز لهم القراءة بها على اختلافها ، وإنما الحرف في هذه بمعنى الجهة والطريقة ، كقوله : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^(٢) [الحج : ١١] ، وقال ابن عطية [ت ٥٤٦ هـ] : (هذا القول ضعيف ؛ لأن هذه لا تسمى أحرفاً)^(٣).

* ورد ابن الجزري بردود ، منها :

أحدها : أن السبعة غير السبعة الأحرف التي ذكرها النبي ﷺ في تلك الأحاديث ، وذلك من حيث فسرهما في هذا الحديث ، فقال : حلال وحرام ، إلى آخره ، وأمر بتحليل حلاله ، وتحريم حرامه ، إلى آخره ، ثم أكد ذلك

(١) السابق ، والبرهان ١ / ٢١٧ .

(٢) البرهان ١ / ٢١٦ .

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١ / ٤٣ / تح . عبد السلام عبد الشافي محمد / دار

الكتب العلمية / بيروت / لبنان / ط ١ / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

بالأمر بقول : ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران : ٧] فدل على أن هذه غير تلك القراءات^(١) .

٢ - التفسير الثاني :

المراد بالأحرف الأبواب : قال أبو شامة [ت ٦٦٥هـ] : (يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف ، أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه ، وأنزله الله على هذه الأصناف ، لم يقتصر منها على صنف واحد ، كغيره من الكتب)^(٢) .

ومن ضمن ردود ابن الجزري ، قوله : (الثاني : أن السبعة أحرف في هذا الحديث ، هي هذه المذكورة في الأحاديث الأخرى التي هي الوجه والقراءات ويكون قوله : حلال وحرام ، إلى آخره تفسير للسبعة أبواب - والله أعلم)^(٣) .

٣ - التفسير الثالث :

انفكاك الـجـهـة الإـعـرـابـية ، بمعنى أن جملة (زجر وأمر) إلخ ، ليس لها تعلق بما قبلها ، وقد نص العلماء على ذلك ، يقول ابن حجر : (وقال أبو علي الأهوازي [ت ٤٤٦هـ] ، وأبو العلاء الهمزاني : [ت ٥٦٩هـ] : قوله : (زاجر وأمر ، استئناف كلام آخر ، أي هو زاجرًا ، أي القرآن ، ولم يرد به تفسير

(١) النشر ٢٥ / ١ .

(٢) فتح الباري ١٩ / ٣٥ .

(٣) النشر ٢٥ / ١ .

الأحرف السبعة ، وإنما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق في العدد ، ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه : (زاجراً وآمراً بالنصب)^(١) ، ويقول ابن الجزري في رده الثالث : (أن يكون قوله : « حلال وحرام ... » ، إلى آخره ، لا تعلق له بالسبعة الأحرف ، ولا بالسبعة أبواب ، بل إخبار عن القرآن ، أي هو كذا وكذا)^(٢) .

* والذي يدل على ضعف الحديث : الأخبار التي رواها الطبري^(٣) . عن ابن مسعود رضي الله عنه والتي منها :

أ - قَدْ سَمِعْتُ الْقُرَّاءَ فَوَجَدْتُهُمْ مُتَقَارِبِينَ ، فَاقْرَأُوا كَمَا عَلِمْتُمْ ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّعَ ، فَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ أَحَدِكُمْ : هَلُمَّ وَتَعَالَ .
ب - مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ عَلَى حَرْفٍ فَلَا يَتَحَوَّلَنَّ ، وَلَوْ أَعْلَمَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ لَائِيْتَهُ .

ويلحق الطبري ، فيقول : « فمعلوم أن عبد الله لم يعن بقوله هذا : من قرأ ما في القرآن ، من الأمر والنهي ، فلا يتحولن منه إلى قراءة ما فيه من الوعد والوعيد ، ومن قرأ ما فيه من الوعد والوعيد ، فلا يتحولن منه إلى قراءة ما فيه من القصص والمثل ، وإنما عنى - رحمة الله عليه - أن من قرأ بحرفه ، وحرفه قراءته ، وكذلك تقول العرب : لقراءة رجل : حرف » .

ج - قول ابن مسعود رضي الله عنه في النص الأول : (فَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ أَحَدِكُمْ : هَلُمَّ

(١) فتح الباري ١٩ / ٣٥ .

(٢) النشر ١ / ٢٥ .

(٣) انظر جامع البيان ١ / ١٧ ، ١٨ .

وَتَعَالَ) قد طبقه بالفعل في قراءته ، فقد روى الطبري : (وفي قراءتنا : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً ﴾ [يس : ٢٩ ، ٥٣] وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا زَقِيَّةً وَاحِدَةً ﴾ .

فهذا يدل دلالة واضحة على أن المراد بالأحرف السبعة ومجالها : الألفاظ ، وليست الأحكام .

الثانية : إجماع العلماء على منع وضع آية مكان آية ، وإليك بعض نصوصهم في ذلك :

١ - يقول الماوردي [ت ٤٥٠هـ] : (وأما قول من قال : (المراد سبعة معاني مختلفة ، كالأحكام والأمثال ، والقصص ، فخطأ ، لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف ، وإبدال حرف بحرف ، وقد تقرر إجماع المسلمين أنه يحرم إبدال آية مثال بآية أحكام) وأثار اعتراضاً ، وهو : (فإن قيل : ليس المراد إبدال آيات ، بل إبدال خواتيم الآي ، فيجعل مكان غفور : رحيم ، ومكان سميع : بصير) وقد رد الماوردي على هذا الاعتراض بقوله : (وقول من قال : المراد خواتيم الآي ، فيجعل مكان غفور : رحيمًا ، وسميع ، بصيرًا ، فاسد - أيضا - للإجماع على منع تغيير القرآن للناس)^(١) .

٢ - ويقول ابن عطية : (فالإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال ، ولا تحليل حرام ، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة)^(٢) .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٦ / ١٠٠ ، والبرهان ١ / ٢١٧ .

(٢) المحرر الوجيز ١ / ٤٣ ، والبرهان ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ .

٣- ويقول ابن الجزري ، بعد أن سرد هذا الرأي : (وهذه الأقوال غير صحيحة ، فإن الصحابة الذين اختلفوا وترافعوا إلى النبي ﷺ كما ثبت في حديث عمر ، وهشام ، وأبي ، وابن مسعود ، وعمر بن العاص ، وغيرهم ، ولم يختلفوا في تفسيره ، ولا أحكامه ، وإنما اختلفوا في قراءة حروفه) ^(١) .

٤- وينفذ الطبري من خلال حديث رسول الله ﷺ : «أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ ، قَالَ مِيكَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : اسْتَرَزَّهُ ، فَقَالَ : عَلَى حَرْفَيْنِ حَتَّى بَلَغَ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ ، فَقَالَ : كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ ، مَا لَمْ تُخْتَمِ آيَةٌ عَذَابٍ بِآيَةٍ رَحْمَةٍ ، أَوْ آيَةٌ رَحْمَةٍ بِآيَةٍ عَذَابٍ ، كَقَوْلِكَ : هَلَمْ وَتَعَالَ» إلى القول : فقد أوضح نص هذا الحديث أن اختلاف الأحرف السبعة إنما هو اختلاف ألفاظ ، كقولك : هلم وتعال ، باتفاق المعاني ، لا باختلاف معاني موجبة اختلاف أحكام ، ويمثل الذي قلنا في ذلك ، صحت الأخبار عن جماعة من السلف والخلف ^(٢) .

٥- ويقول د/ جبل : «إن النبي ﷺ صوب قراءات جميع الذين اختلفوا في القراءة واحتكموا إليه ، ولو كان الاختلاف في المعاني «الزجر والأمر والحلال والحرام . . إلخ» لكان مستحيلاً أن يصوب النبي قراءة كل منهم ، للتناقض بين من يحلل ومن يحرم الشيء نفسه ، مثلاً ، وجاء في عدة روايات أن من قرأ بحرف فلا يتحول منه إلى غيره ، ولو كان المراد بالحروف المعاني ، لكان معنى عدم التحول هو أن من قرأ ما في القرآن من الأمر والنهي مثلاً فليس له أن يتحول عنه إلى ما فيه من الوعد والوعيد ، ثم إن الأمة تُخَيَّر في

(١) النشر ٢٥ / ١ .

(٢) جامع البيان ١٧ / ١ .

الأخذ بأي حرف منها أي مع الاكتفاء به عن سائرهما ، ولو كانت الحروف هي تلك المعاني لكان معنى ذلك أن تختار الأمة جزءاً من الدين وتترك سائرهما^(١) .

الرأي الثالث :

المراد بالأحرف السبعة قراءات سبع ، حكى ذلك عن الخليل بن أحمد [ت ١٧٥هـ]^(٢) . وصرح به محمد بن سليمان العجيلي ، المشهور بالجمل [ت ١٢٠٤هـ] في عبارته : (واختلفوا في المراد بالسبعة أحرف ، على أقوال ، والصحيح منها أن المراد بها : القراءات السبع ، لأنها التي ظهرت واستفاضت عن النبي ﷺ وضبطها عنه الصحابة ، واقتبسها عثمان والجامعة في المصاحف ، وأخبروا بصحتها ، وحذفوا منها ما لم يثبت متواتراً ، وأن هذه الحرف مختلف معانيها تارة ، وألفاظها أخرى ، وليست متضادة ولا متباينة)^(٣) .

* واختلف في تعيين أصحاب القراءات السبع ، على قولين :

القول الأول :

هم من الصحابة رضي الله عنهم أبو بكر [ت ١٣هـ] ، وعمر ، وعثمان ، وعلي [ت ٤٠هـ] وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وأبي بن كعب^(٤) .

(١) حديث نزول القرآن ٢١ .

(٢) البرهان ١ / ٢١٤ ، جاء في العين ٣ / ٢١١ : [حرف] [وكل كلمة تقرأ على وجوه في القرآن تسمى حرفاً ، يقال : يقرأ هذا الحرف في حرف ابن مسعود أي في قراءته] تح . د / مهدي

المخزومي ، ود / إبراهيم السامرائي / دار الرشيد / العراق / ١٩٨١ م .

(٣) الفتوحات الإلهية ١ / ١٠ ، ١١ / دار الفكر / ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م .

(٤) الإتيقان ١ / ١٤٠ .

القول الثاني :

هم من التابعين رضي الله عنه وهم ابن عامر [ت ١١٨ هـ] وابن كثير [١٢٠ هـ] وعاصم [ت ١٢٧ هـ] وأبو عمرو بن العلاء [ت ١٥٤ هـ] وحزمة [ت ١٥٦ هـ] ونافع [ت ١٦٩ هـ] والكسائي [ت ١٨٩ هـ] .

يقول أبو شامة : (الإمام أبو بكر أحمد بن العباس مجاهد [ت ٣٢٤ هـ] : أول من اقتصر على هؤلاء السبعة ، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين ، والعراقين ، والشام ، إذ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة من القرآن وتفسيره ، والحديث والفقه في الأعمال الباطنة والظاهرة ، فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار ، ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن ، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم^(١) .

* ولعل أصحاب هذا الرأي اعتمدوا على ما يلي :

- ١ - كثرة استعمال الحرف بمعنى القراءة ، يقال : قرأ بحرف نافع ، وبحرف ابن كثير ، وكذلك دوران لفظ القراءة ومشتقاته بالحديث ، منها قرأ هشام ، قرأ عمر ، أقرأني جبريل ، اقرؤوا كما علمتم .
- ٢ - اشتراك لفظ سبعة في الحديث والقراءات .

- ٣ - المصاحف التي أرسلها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار كانت سبعة ، وهي :

(١) إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي لأبي شامة ٢٢ / تح : إبراهيم عطوة عوض / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / القاهرة / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(فوجه بمصحف إلى البصرة ، ومصحف إلى الكوفة ، ومصحف إلى الشام ، وترك مصحفًا بالمدينة ، وأمسك لنفسه مصحفًا ، الذي يقال له : الإمام ، ووجه بمصحف إلى مكة ، وبمصحف إلى اليمن ، وبمصحف إلى البحرين)^(١) .

* ورُدَّ على هذا الرأي بما يلي :

١ - القول بأنها قراءات سبع لسبع من الصحابة - رضوان الله عنهم جميعًا - (لا يبدو له وجه ، فإن أكثر الخلفاء إقراء هم : عثمان ، وعلي ، ثم عمر ، والإسناد إلى أبي بكر رضي الله عنه عزيز ، ثم هناك زيد بن ثابت [ت ٤٥ هـ] ، ثم إن قراءة أي من هؤلاء لم تتميز في القراءة الباقية المجمع عليها وتركت الحروف التي لم يجمع عليها من حروف هؤلاء وغيرهم)^(٢) .

٢ - القول بأنهم نافع ومن معه ، يجيب عنه ابن الجزري بقوله : «وأنت ترى ما في هذا القول ، فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهورًا في الأعصار الأول قل من كثر ونزر من بحر ، فإن من له اطلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين ، وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم ، كانوا أممًا لا تحصى ، وطوائف لا تستقصى ، والذين أخذوا عنهم - أيضًا - أكثر ، وهلم جرا»^(٣) .

ويحكى ابن الجزري عن أبي محمد مكي [ت ٤٣٧ هـ] ، قوله : [وقد ذكر

(١) النشر ٧ / ١ ، والبرهان ١ / ٣٢٩ .

(٢) حديث نزول القرآن ٢٤ .

(٣) النشر ١ / ٣٣ .

الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ، ممن هو أعلى رتبة وأجل قدراً من هؤلاء السبعة^(١) .

وأيضاً ، فإن صنيع العلماء ، وهم يكتبون في القراءات ، فقد اختلف اختيارهم للقراء ، فهذا أبو عبيدة [ت ٢١٠هـ] يذكر خمسة عشر رجلاً من القراء لم يذكر فيهم من السبعة حمزة ولا الكسائي^(٢) . وذكر أبو حاتم [السجستاني ت ٢٥٥هـ] زيادة على عشرين رجلاً ، ولم يذكر فيهم ابن عامر ولا حمزة ولا الكسائي^(٣) .

وجاء عند الزركشي : «ولا يتوهم أن قوله ﷺ : «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» انصرافه إلى قراءة سبعة من القراء يولدون من بعد عصر الصحابة بسنين كثيرة ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الخبر متعرياً عن فائدة إلى أن يحدثوا ، ويؤدي إلى أنه لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرؤوا «إلا بما علموا أن السبعة من القراء يختارونه»^(٤) .

٣- والاستشهاد الأول - إن صح - فإنه لا يعني القراءات السبع المشهورة اليوم ؛ وذلك لما يلي :

أ- إجماع العلماء على جزئية القراءات السبع من كلية الأحرف السبعة ، يقول أبو شامة : (وقد اختلف السلف في الأحرف التي نزل بها القرآن ، هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس فيه إلا حرف

(١) السابق ١ / ٣٧ .

(٢) فتح الباري ١٩ / ٣٨ .

(٣) السابق .

(٤) البرهان ١ / ٣٣٠ .

واحد منها؟

مال ابن الباقلاني إلى الأول ، وصرح الطبري وجماعة بالثاني ، وهو المعتمد ، وقد أخرج ابن أبي داود (السجستاني ت ٣١٦هـ) في المصاحف ، عن أبي الطاهر بن أبي السرح [ت ٢٠٥هـ] ، قال : سألت ابن عيينة [سفيان ت ١٩٨هـ] عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين ، هل هي الحرف السبعة ؟ قال : لا ، وإنما الأحرف السبعة ، مثل : هلمّ وتعال وأقبل ، أي ذلك ، قلت : أجزاك ... وقرر الطبري ذلك تقريراً ... ووافقه على ذلك جماعة ، منهم : أبو العباس بن عمار [المهدوي ت ٤٣٠هـ] في شرح الهداية ^(١) ، وقال : أصح ما عليه الحذاق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها لا كلها ... وقال مكّي بن أبي طالب [القيسي] : هذه القراءات التي يقرأ بها اليوم ، وصحت روايتها عن الأئمة جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ... قال : وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء ، كنافع ، وعاصم ، هي الأحرف السبعة التي في الحديث ، فقد غلط غلطاً عظيماً ، قال : ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة غيرهم ، ووافق خط المصحف ألا يكون قرأناً ، وهذا غلط عظيم ، فإن الذين صنفوا القراءات من الأئمة المتقدمين ، كأبي عبيد القاسم بن سلام [ت ٢٢٤هـ] وأبي حاتم السجستاني ، وأبي جعفر الطبري ، وإسماعيل بن إسحاق [المالكي ت ٣١٠هـ] والقاضي وقد ذكروا أضعاف هؤلاء ^(٢) .

ب - تمييز القراءات السبع تأليفاً في القرن الأربعمئة ، أما ما قبل ذلك

(١) في القراءات السبع وهو شرح على كتاب الهداية للمؤلف نفسه .

(٢) فتح الباري ١٩ / ٣٦ ، ٣٧ .

فكانت مختلطة بغيرها ، يقول ابن الجزري : (وتفسير الحديث بهذه القراءات السبع ، خطأ فاحش ، وجهل من قائله ، ولم تكن القراءات السبع متميزة عن غيرها إلا في القرن الأربعمئة ، جمعها أبو بكر بن مجاهد)^(١) .

٤ - وأما لفظ «سبع» الذي اشترك في القراءات والحديث ، فيجيب عنه بالآتي :

أ - هذا مخالف لإجماع العلماء ، يقول أبو شامة : (ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة - الآن - هي التي أريدت في الحديث ، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل)^(٢) .

ب - تأليف العلماء للقراءات ، كان تأليف العلماء في القراءات على نحوين : النحو الأول : الزيادة على السبعة ، من ذلك :

- ألف أبو عبيدة كتاباً في القراءات ، وذكر فيه خمسة عشر رجلاً^(٣) .
- وألف أبو حاتم السجستاني كتاباً في القراءات ، وذكر فيه زيادة على عشرين رجلاً^(٤) .

- وذكر الطبري اثنين وعشرين رجلاً^(٥) .

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين ١٢٧ / تح د/ عبد الحي الفرماوي / مكتبة مصر / ط ١ /

١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م ، والبرهان ١ / ٢٢٧ .

(٢) فتح الباري ١٩ / ٣٧ .

(٣) السابق ١٩ / ٣٨ .

(٤) السابق .

(٥) السابق .

- وألف غيره - أي غير ابن جبير [ت ٢٥٨هـ] كتابًا وسماه الثمانية ، وزاد على هؤلاء السبعة : يعقوب الحضرمي^(١) [ت ٢٠٥هـ] وقد صرح في بعض المواطن أنه ابن جبير^(٢) .

- وألف ابن الجزري كتابًا ، وسماه النشر في القراءات العشر ، فذكر السبعة وزاد أبا جعفر [ت ١٣٠هـ] ، ويعقوب ، وخلفًا [ت ٢٢٩هـ] .
- وألف البنا الدمياني [١١١٧هـ] كتابًا أسماه إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، فذكر من ذكرهم ابن الجزري ، وزاد : ابن محيصة [ت ١٢٣هـ] واليزيدي [١٠٢هـ] والحسن البصري [ت ١١٠هـ] والأعمش [ت ١٤٨هـ] .

النحو الثاني : الاختصار على خمسة قراء - فقط - وكان هذا صنيع ابن جبير ، يقول الزركشي : (وقد ألف ابن جبير المقرئ - وكان قبل ابن مجاهد - كتابًا في القراءات ، وسماه كتاب الخمسة ، وذكر فيه خمسة من القراء لا غير^(٣) .
ويبين ابن حجر علة اقتصار ابن جبير على خمسة - قراء - فقط - فيقول : (وإنما اقتصر على ذلك لأن المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار)^(٤) .

(١) البرهان ١ / ٣٢٩ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر : التحقيق ٣٦ تح د / شعبان محمد إسماعيل / مكتبة الكليات الأزهرية / ط / ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(٣) البرهان ١ / ٣٢٩ .

(٤) فتح الباري ١٩ / ٣٨ .

* ففي هذين النحويين - من صنيع العلماء - دلالة واضحة ، على أنه ليس لفظ «سبع» الحديث هو لفظ «سبع» القراءات ، وهذا اعتقاد الناس ، بل موقف عالم واحد ، لأن ابن جبير كان له في الزيادة كتاب ، وفي النقصان كتاب .
ولذلك يقول الكواشي [ت ٦٨٠هـ] : (كل ما صح سنده ، واستقام مع جهة العربية ، ووافق لفظه خط المصحف الإمام ، فهو من السبع المنصوص عليها ، ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو متفرقين ، فعلى هذا الأصل يبنى من يقول : القراءات عن سبعة كان أو سبعة آلاف)^(١) .

٥ - ويرد على أن المصاحف المرسلة من قبل عثمان رضي الله عنه كانت سبعة ، بأنه دليل تطرق إليه الاحتمال ، لأنه قد سبق عن ابن جبير الاقتصار على خمسة قراء ، لأن الجهات المرسل إليها كانت خمسة ، ويقول ابن حجر عن مصحف البحرين ، ومصحف اليمن : (ولم نسمع لهذين المصحفين خبراً ، وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف ، فاستبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين ، يكمل بهما العدد ، فصادف ذلك موافقة للعدد الذي ورد الخبر به ، وهو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة ، ولم يكن له فطنة)^(٢) .

الرأي الرابع :

ذكره الزركشي بقوله : (إن ذلك راجع إلى بعض الآيات ، مثل قوله : ﴿أَفِ لَكُمُ﴾ [الأنبياء: ٦٧] فهذا على سبعة أوجه ، بالنصب والجبر والرفع ،

(١) البرهان ١ / ٣٣١ .

(٢) فتح الباري ١٩ / ٣٨ .

وكل وجه : التنوين وغيره ، وسابعها الجزم ، مثل قوله : ﴿ تَسْقِطْ عَلَيْكَ ﴾ [مريم : ٢٥] ونحوه ^(١) .

ورد هذا الرأي بما يلي :

١ - قلة الكلمات التي تقرأ على سبعة أوجه في القرآن الكريم ، يقول ابن عبد البر : (لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا الشيء القليل ، مثل : ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾ [المائدة : ٦٠] ^(٢) . وإذا كان ابن عبد البر قد أقر بقلة الكلمات في القرآن الكريم التي تقرأ على سبعة أوجه ، فإن ابن قتيبة قد أنكر ذلك - تمامًا ، في قوله : (وليس يوجد في كتاب الله - تعالى - حرف قرئ على سبعة أوجه - يصح - فيما أعلم) ^(٣) ورد عليه ابن الأنباري [ت ٣٢٨هـ] بمثل : ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾ [المائدة : ٦٠] ، ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ [الإسراء : ٢٣] ، ﴿ وَجِبْرِيلَ ﴾ ^(٤) [البقرة : ٩٨]

* والحق مع ابن الأنباري وابن عبد البر في أن ذلك موجود في القرآن لكنه بقله ، ويعذر ابن قتيبة في إنكار ذلك لأنه لا يبلغه .

وإليك بيان للقراءات في نموذج مما استشهد به ، فكلمة «أف» من قوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ [الإسراء : ٢٣] يقول أبو حيان [ت ٧٤٥هـ] : (وقرأ الحسن

(١) البرهان ١ / ٢٢٣ .

(٢) فتح الباري ١٩ / ٣٢ ، والبرهان ١ / ٢٢٣ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٣٤ / تح السيد صقر / دار التراث / ط ٢ / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

(٤) فتح الباري ١٩ / ٣٢ .

والأعرج [ت ١٣٠هـ] وأبو جعفر ، وشيبة [ت ١٣٠هـ] وعيسى [بن عمر الثقفي ت ١٥٠هـ] ، ونافع وحفص [ت ١٨٠هـ] أفٌّ بالكسر والتشديد مع التنوين ، وقرأ ابن كثير وابن عامر بفتحها مشددة من غير تنوين ، وحكى هارون [الأعور ت قبل ٢٠٠هـ] قراءة بالرفع والتنوين ، وقرأ أبو السمال «أفٌّ» بضم الفاء من غير تنوين ، وقرأ زيد بن علي [ت ١٢٢هـ] «أفاً» بالنصب والتشديد والتنوين ، وقرأ ابن عباس «أف» خفيفة^(١) .

وقلة الكلمات يعني أن هناك كلمات تقرأ على أوجه أقل من سبعة أحرف أو أكثر بل أن كلمة «أف» التي معنا زادت على السبعة أوجه حتى بلغت إلى عشرة ، كما ذكر ابن منظور [ت ٧١١هـ]^(٢) .

٢ - يمكن توجيه هذه الأوجه بأنها من اللهجات ، يقول أبو حيان بعد أن ساق القراءات في نصه السابق : (فهذه سبع قراءات من اللغات التي حكيت في «أف»^(٣) .

ويقول ابن منظور : [وقد جمع جمال الدين بن مالك [ت ٦٧٢هـ] هذه العشر لغات في بيت واحد ، وهو قوله :

فَأَفٌّ ثَلَاثٌ وَنَوْنٌ إِنْ أَرَدْتَ وَقُلْ أَفِّي وَأُفِّي وَأَفٌّ وَأُفَّةٌ تُصِيبُ^(٤)

٣ - إذا فسر الحديث بهذه الوجوه النحوية القليلة ، فماذا نقول في بقية

(١) البحر المحيط ٦ / ٢٧ / دار الفكر / ط ٢ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .

(٢) اللسان ١ / ٩٥ [أفف] دار المعارف .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٢٧ .

(٤) اللسان ١ / ٩٥ [أفف] .

اختلاف القراءات القرآنية من أصوات وبنية وتراكيب ودلالة ، إلى غير ذلك ، وقد وقع ذلك كثيرًا ؟ فهذا يقتضي أن سياق الحديث يبعد عن هذا التفسير ، لأن القراءات تعدت إلى جُل الآيات في جميع المستويات اللغوية .

٤- إذا فسرتم الحديث بالتخصص الإعرابي ، فلا مانع من إرادة التخصصات الأخرى ، ولذلك وجدنا للقراء رأيًا في تفسير الحديث يقولون : (أنها- أي السبعة أحرف - من طريق التلاوة وكيفية النطق بها ، من إظهار وإدغام ، وتخفيف وترقيق ، وإمالة وإشباع ، ومد وقصر ، وتخفيف ، وتلين ، وتشديد)^(١) .

* كما نجد للفقهاء : رأيًا يقولون فيه : (المراد به سبعة أشياء المطلق والمقيد ، والعام والخاص ، والنص والمؤول ، والناسخ والمنسوخ ، والمجمل والمفسر ، والاستثناء ، وأقسامه ، حكاها أبو المعالي [شاذل] ت ٤٩٤هـ] بسند له عن أئمة الفقهاء)^(٢) .

ونجد آراء أخرى ، بأن المراد منها علم القرآن يشتمل على سبعة أشياء ، ولأهل اللغة ، ولأصحاب التصوف ، وزيادة توضيح من أهل النحو^(٣) .

وكلها أقوال يشبه بعضها بعضًا ، ثم نتساءل : هل التخصص كان أيام نزول القرآن على سبعة أحرف ؟! وهل في هذه العلوم والتخصصات توسعة على الناس ؟ وأي حكمة تكون من وراء جعل السبعة الأحرف علم البلاغة أو علم النحو أو علم اللغة أو علم التصوف أو أي علم آخر ؟! ولذلك

(١) البرهان ١ / ٢٢٦ .

(٢) البرهان ١ / ٢٢٥ .

(٣) السابق ١ / ٢٢٤ وما بعدها .

وجدنا من القدماء والمعاصرين من يرفض مثل هذه الآراء ، فهذا ابن حبان يقول : (فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى إنزال الحديث على سبعة أحرف :

وهي أقاويل يشبه بعضها بعضاً ، وكلها محتملة ، وتحتل غيرها ، وقال المرسي [شرف الدين محمد بن عبد الله السلمي ت ٥٦٥هـ] : هذه الوجوه أكثرها متداخلة ، ولا أدري مستندها ، ولا عمن نقلت ، ولا أدري لم خص كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكره مع أنها كلها موجودة في القرآن فلا أرى معنى للتخصص ، وفيها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة ، وأكثرها يعارضه حديث عمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح ، فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه ، وإنما اختلفا في قراءة حروفه^(١) .

ويقول الدكتور / جبل : (فهي كلها تسييعات من مصطلحات فنية متأخرة ، لولا حسن الظن بالمتقدمين والأدب معهم ، لقلنا : إنهم كانوا عابثين حين فسروا الحديث الشريف بهذه المصطلحات الفنية ، وإلا فما معنى أن يقال : إن المراد بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، هو الحذف والصلة ، والتقديم والتأخير ، والاستعارة والتكرار ، والكناية والحقيقة والمجاز ، والمجمل والمفسر ، والظاهر والغريب ، وحكى هذا القول عن أهل اللغة كذا ، إن القول بهذا يعني الكثير مما لا يمكن قبوله)^(٢) .

الرأي الخامس :

المراد بالأحرف السبعة أمهات اللهجات : الألف والباء ، والجيم ،

(١) الإتيان ١ / ١٤١ .

(٢) حديث نزول القرآن ١٩ .

والدال ، والراء ، والسين ، والعين ، لأن عليها تدور جوامع كلام العرب ^(١) .
 وُردَّ هذا الرأي ، لأنه غريب ينقصه الدليل ، (فالقول بأن الأحرف السبعة هي أمهات حروف الهجاء (أبجد رسع) التي عليها تدور جوامع كلام العرب ، قول يبدو في صورة دعوى عريضة ، لا يبدو لها وجه مفهوم تقبل به) ^(٢) .

الرأي السادس :

حكاه الزركشي عن الطحاوي : أن ذلك خاص لضرورة دعت إليه ، لأن كل ذي لغة كان يشق عليه أن يتحول عن لغته ، ثم لما كثر الناس والكتاب ارتفعت تلك الضرورة ، فارتفع حكم الأحرف السبعة ، وعاد ما يقرأ به إلى حرف واحد ^(٣) .

* وهذا الرأي تاريخي أكثر منه تقرير ، ولكن يفهم منه أمران :

الأول : تفسير الأحرف باللهجات ، وهذا واضح في قوله : (لأن كل ذي لغة كان يشق عليه أن يتحول عن لغته) .

الثاني : عده من الردود التي يرد بها على المجوزين القراءة بالمرادف - الذي سيذكر بعد - أي أن القراءة بالمرادف كانت في زمن دعت إليه الضرورة ثم نسخ بزوال السبب .

الرأي السابع :

المراد بالسبعة أحرف : (سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ

(١) الإتيان ١ / ١٤٠ .

(٢) حديث نزول القرآن ٢٤ .

(٣) البرهان ١ / ٢٢٤ .

المختلفة ، نحو : أقبل ، وهلم ، وتعال ، وعجل ، وأسرع ، وأنظر ، وآخر ، وأمهل ، ونحوه ، وكاللغات التي في - أف - ونحو ذلك ، قال ابن عبد البر : وعلى هذا القول أكثر أهل العلم ، وأنكروا على من قال : إنها لغات ، لأن العرب لا تركب لغة بعضها بعضاً ، ومحال أن يقرئ النبي ﷺ أحداً بغير لغته ، وأسند عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ : ﴿ كَلَّمَ أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢٠] «سعوا فيه»^(١) .

قال : فهذا معنى السبعة الأحرف المذكورة في الأحاديث عند جمهور أهل الفقه والحديث ، منهم سفيان بن عيينة ، وابن وهب [الفهري المصري ت ١٩٧هـ] ومحمد بن جرير الطبري ، والطحاوي ، وغيرهم ، وفي مصحف عثمان الذي بأيدي الناس منها حرف واحد ، وقال الزهري : إنما هذه الأحرف في الأمر الواحد ، وليست تختلف في حلال ولا حرام^(٢) .

* ونلاحظ في نص ابن عبد البر ما يلي :

١ - أكثر أهل العلم على تفسير الأحرف السبعة على أنها قراءات بالمرادف ، وعَدَّ منهم :

أ - سفيان بن عيينة ، وقد أوضح رأيه ابن حجر ، فقال : (أخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الطاهر بن أبي السرح ، قال : سألت ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين ، هل هي الأحرف السبعة ؟ قال : لا ، وإنما

(١) جاء في البحر المحيط ١ / ٩٠ (وفي مصحف أبي «مروا فيه» وفي مصحف ابن مسعود

«مضوا فيه» ونسب الزركشي «مروا فيه» بجانب أبي ابن مسعود . البرهان ١ / ٢٢١ .

(٢) البرهان ١ / ٢٢٠ ، ٢٢١ .

الأحرف السبعة ، مثل : هلم ، وتعال ، وأقبل ، أي ذلك قلت : أجزاك^(١) .

وقد استشهد بكلام ابن عيينة - من قبل - على منافاته أن تكون الأحرف السبعة هي القراءات السبع ، ويستشهد به - هنا على أن المراد بها قراءات بالمرادف .

ب - ابن وهب ذكر الزركشي : (وذكر ابن وهب في كتاب الترغيب من جامعه قال : قيل لمالك [ابن أنس ت ١٥٠ هـ] : أترى أن تقرأ مثل ما قرأ عمر ابن الخطاب ﴿ فامضوا إلى ذكر الله ﴾^(٢) . قال : جائز ، قال رسول الله ﷺ : « أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ » ومثل : « يعلمون » و« تعلمون » قال مالك : لا أرى باختلافهم بأساً ، وقد كان الناس ولهم مصاحف ، قال ابن وهب : سألت مالكا عن مصحف عثمان ، فقال لي : ذهب ، وأخبرني مالك ، قال : أقرأ عبد الله بن مسعود^(٣) رجلاً : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقْوَمِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الْآثِمِ ﴾ [الدخان : ٤٣ ، ٤٤] فجعل الرجل يقول :

(١) فتح الباري ١٩ / ٣٦ .

(٢) ليست قراءة عمر بن الخطاب ﷺ وحده بل وردت أيضاً قراءة عن علي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي بن كعب ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وأبي العالية ، والسلمي ، ومسروق ، وطاووس ، وسالم بن عبد الله ، وطلحة بخلاف ، وقال أبو الفتح : في هذه القراءة تفسير للقراءة العامة ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ يَنْوِرُهُمْ وَتَرَكَهُمْ ﴾ أي اقصدوا وتوجهوا المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لابن جني ٢ / ٣٢١ ، ٣٢٢ / تح على النجدي ناصف وآخرين / القاهرة / ١٣٨٦ هـ - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

(٣) وفي الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل للزمخشري ٢ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، أن أبا الدرداء هو الذي كان يقرأ الرجل / المطبعة البهية المصرية / ط ١٣٤٣ هـ .

« طعام اليتيم » فقال : « طعام الفاجر » فقلت لمالك : أترى أن يقرأ بذلك ؟ قال : نعم ، أرى أن ذلك واسعاً ^(١) .

فلعل ذكر ابن وهب لرأي مالك يكون تعبيراً عن رأيه - أيضاً .

ج - محمد بن جرير الطبري : ورأيه واضح في قوله : (بل الأحرف السبعة التي نزل الله بها القرآن هي لغات سبع في حرف واحد ، وكلمة واحدة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني ، كقول القائل : هلم ، وأقبل ، وتعال ، وإليّ ، وقصدي ، ونحوي ، وقربي ، ونحو ذلك مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق ، وتتفق فيه المعاني وإن اختلفت بالبيان به الألسن ، كالذي روينا أنفاً عن رسول الله ﷺ وعن روينا ذلك عنه من الصحابة أن ذلك بمنزلة قولك : هلم ، تعال ، وأقبل ، وقوله : ﴿ ما ينظرون إلا زقية ﴾ ^(٢) . و ﴿ إلا صيحة ﴾ ^(٣) .

فالطبري أعطى بعداً جديداً في تفسير الأحرف السبعة ، فقال : هي لغات سبع في حرف واحد ، وكأنه أراد أن يوفق بين الرأي القائل بأنها لغات سبع والرأي القائل بأنها مترادفات ، ولذلك تجد ابن حجر يذهب هذا المذهب ، فيقول : (قلت : ويمكن الجمع بين القولين - اللغات والمترادفات - بأن يكون المراد

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ٨ / ٢٩٢ / تح مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري مؤسسة قرطبة ، والاستذكار لابن عبد البر ٢ / ٤٨٦ تح سالم محمد عطا ومحمد علي معوض دار الكتب العلمية بيروت ط / ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م ، والبرهان ١ / ٢٢٢ .

(٢) الذي قرأ « زقية » بدل « صيحة » عبد الله بن مسعود ، وعبد الرحمن بن الأسود المحتسب ٢ / ٢٠٦ .

(٣) جامع البيان ١ / ٣٠ .

بالأحرف تغاير الألفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات^(١).

وقد ذكر السيوطي هذا البعد الذي ذكره الطبري - وإن لم يصرح به ، فقال :
(المراد بالأحرف السبعة اللغات المختلفة لأحياء من العرب في معنى واحد ،
مثل هلم وهات وتعال وأقبل)^(٢).

(د) الطحاوي : قد سبق رأي الطحاوي ، وهو الرأي السادس ، واعتبر
رأيه ردًّا على المجوزين القراءة بالمرادف .

(٢) أدلة أصحاب هذا الرأي :

لقد أعطى نص ابن عبد البر نموذجًا علميًا ، وهو قراءة أبي بن كعب
«سعوا فيه» بدلًا من «مشوا فيه» وتوالت قراءات الصحابة ومن تبعهم في هذا
الشان ، ومما يضاف إلى ما سبق ذكره من قراءات بالمرادف :

أ- ومن ذلك ما رواه الأعمش قال : سمعت أنسًا يقرأ : ﴿لَوَلُّوا إِلَيْهِ وَهُمْ
يَجْمُزُونَ﴾ قيل له : «ما يجمزون ؟» إنما هي «يَجْمَحُونَ» فقال : يَجْمَحُونَ
وَيَجْمُزُونَ وَيَشْتَدُونَ واحد^(٣).

ويعقب ابن جني [ت ٣٩٢هـ] (ظاهر هذا أن السلف كانوا يقرؤون
الحرف مكان نظيره ، من غير أن تتقدم القراءة بذلك ، لكنه لموافقة صاحبه
في المعنى ، وهذا موضع نجد الطاعن به إذ كان هكذا على القراءة مطعناً ،
فيقول : ليست هذه الحروف كلها عن النبي ﷺ ولو كانت عنه لما ساغ إبدال

(١) فتح الباري ١/ ٣٣ .

(٢) الإتيان ١/ ١٢٤ .

(٣) المحتسب ١/ ٢٩٦ .

لفظ مكان لفظ ، إذ لم يثبت التخيير في ذلك عنه ، ولما أنكره - أيضا - عليه «يجمزون» إلا أن حسن الظن بأنس يدعو إلى اعتقاد تقدم القراءة بهذه الأحرف الثلاثة التي هي « يجمعون » و « يجمزون » و « يشتدون » فيقول :
 اقرأ بأياها شئت فجميعها حروف مسموعة عن النبي ﷺ لقوله ﷺ : « نَزَلَ الْقُرْآنُ بِسَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ »^(١).

فإن قيل : لو كانت هذه الأحرف مقروءًا بجميعها لكان النقل بذلك قد وصل إلينا .

قيل : أولاً يكفيك أنس موصلًا إلينا .

فإن قيل : إن أنسًا لم يحكها قراءة ، وإنما جمع بينها في المعنى ، واعتل في جواز القراءة بذلك لا بأنه رواها قراءة متقدمة .

قيل : قد سبق من ذكر حسن الظن ما هو جواب عن هذا) .

(١) بلفظ مطول عن أبي خرجه النسائي في السنن الكبرى : كتاب فضائل القرآن : باب : على كم نزل القرآن ٥ / ٥ حديث رقم ٧٩٨٦ / تح عبد الغفار سليمان البنداري ، د / سيد كسروي حسن / دار إحياء الكتب العلمية / بيروت / ط ١ / ١٤١١ - ١٩٩١ م والإمام أحمد في مسنده : ٥ / ٤١ ، ١٢٢ . وسعيد بن منصور في مسنده : كتاب فضائل القرآن ١ / ١٥٩ حديث رقم ٣٣ من حديث عمرو بن دينار يبلغ به النبي / تح د / سعد بن عبد الله آل حميدان / دار العصيمي / الرياض / ط ١ / ١٤١٤ هـ وابن أبي شيبة في مصنفه : كتاب فضائل القرآن : باب القرآن على كم حرف نزل ٦ / ١٣٨ حديث رقم ٣٠١٢٢ من حديث أبي بن كعب / تح . كمال يوسف الحوت / مكتبة الرشد / الرياض / ط ١ / ١٤٠٩ هـ والطبراني في المعجم الكبير ٢٠ / ١٥٠ الحديث رقم ٣١٢ من حديث معاذ بن جبل / تح الشيخ : حمدي السلفي / مكتبة العلوم والحكم / الموصل / ط ٢ / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م وإسحاق ابن راهويه في مسنده : ٥ / ١٩٣ حديث رقم ٢٣٢١ من حديث أم أيوب / تح د . عبد الغفور البلوشي ، مكتبة الإيمان / المدينة المنورة / ط ١ / ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

٢- ومن ذلك قراءة عليٍّ عليه السلام وابن عباس ، وابن مليكة [ت ١١٧هـ] ، وعكرمة [ت ١٠٤هـ] ، والجحدري [ت ١٢٨هـ] ، وعلى بن حسين [ت ٩٤هـ] ، وزيد بن علي ، وجعفر بن محمد [ت ١٣٦هـ] ، وأبي زيد المدني ، وعلي ابن بديمة ، وعبد الله بن يزيد [ت ٢١٣هـ] ﴿أَفَلَمْ يَتَّبِعِ الَّذِينَ﴾ .

قال أبو الفتح : هذه القراءة فيها تفسير معنى قول الله تعالى : ﴿أَفَلَمْ يَأْتَسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الرعد : ٣١] ، وروينا عن ابن عباس : أنها لغة ، وهبيل فخذ من النخع^(١) .

٣- ومن ذلك قراءة أبي السمال : «فَحَاسُوا» بالحاء . قال أبو الفتح : قال أبو زيد [ت ٢١٥هـ] أو غيره ، قلت له : إنما هو ﴿فَجَاسُوا﴾ [الإسراء : ٥] فقال : حَاسُوا وَجَاسُوا : واحد وهذا يدل على أن بعض القراء يتخير بلا رواية^(٢) .

وهذا - لعمرى - من ابن جني تناقض في موقفه حيث أحسن الظن بأنس وجعله يقرأ بالرواية ، وهنا يجعل القراءة بالاختيار ، وإنما القراءة سنة متبعة عن رسول الله ﷺ .

٤- ومن ذلك قراءة قوله تعالى : ﴿وَهُمْ مِّنْ﴾ ﴿يَنْسِلُونَ﴾ [الأنبياء : ٩٦] . قرأ ابن مسعود «حذب» ، «جدث» قال أبو الفتح : هو القبر بلغة أهل الحجاز^(٣) .

(١) المحتسب ١ / ٣٥٧ .

(٢) السابق ٢ / ١٥ .

(٣) المحتسب ٢ / ٦٦ .

٥ - ومن ذلك قوله - تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا ﴾ [الحديد: ١٣] . قرأها ابن مسعود وأبي بن كعب « أمهلونا ، أخرجونا ، ارقبونا »^(١) .

٦ - قوله - تعالى : ﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ [المزمل: ٦] عن الأعمش عن أنس أنه قرأ : ﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ « وأصوب » ف قيل له : يا أبا حمزة : إنما هي « ﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ » فقال أنس : « إن أقوم » ، « وَأَصُوبُ » ، « وَأَهْيَأُ » واحد^(٢) .

فهذه الروايات تثبت أن المراد بالأحرف السبعة هي القراءة بالمرادف ، كما احتج أصحاب هذا الرأي بما روى عن رسول الله ﷺ .

(أ) حدث سلمان بن صرد عن أبي بن كعب ، قال : قرأ أبي آية وقرأ ابن مسعود آية خلافاً ، وقرأ رجل آخر خلافاً ، فاتيت النبي ﷺ فقلت : أَلَمْ تَقْرَأْ آيَةَ كَذَا ؟ ، وقال ابن مسعود : أَلَمْ تَقْرَأْ آيَةَ كَذَا ؟ فقال : « كُلُّكُمْ مُحْسِنٌ مُجْمَلٌ » وقال : « يَا أَبَيَّ : إِنِّي أَقْرَأْتُ الْقُرْآنَ ، فَقُلْتُ : عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ ، فَقَالَ لِي الْمَلِكُ : عَلَى حَرْفَيْنِ ، فَقُلْتُ : عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ، فَقَالَ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، هَكَذَا حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا شَافٍ كَافٍ ، قُلْتُ : غَفُورًا رَحِيمًا ، أَوْ قُلْتُ : سَمِيعًا حَكِيمًا ، أَوْ قُلْتُ : عَلِيمًا حَكِيمًا ، أَوْ قُلْتُ : عَزِيزًا حَكِيمًا ، أَيَّ ذَلِكَ قُلْتَ فَإِنَّهُ كَذَلِكَ »^(٣) .

(١) البرهان ١ / ٢٢١ .

(٢) المحتسب ٢ / ٣٣٦ .

(٣) البرهان ١ / ٢٢١ وقد سبق تخريجه .

(ب) حدث أبو بكر ، قال : جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال : اقرأ على حَرْفٍ ، فَقَالَ مِيكَائِيلُ : استزده ، فقال : على حَرْفَيْنِ ، فقال ميكائيلُ : استزده ، حتى بلغ إلى سبعة أحرفٍ ، فقال : اقرأه ، فكل شافٍ كافٍ ، إِلَّا تَخْلُطُ آيَةٌ رَحْمَةً بِآيَةِ عَذَابٍ ، وآيَةٌ عَذَابٍ بِآيَةِ رَحْمَةٍ ، نحو هَلُمَّ ، وتعال ، وأقبل ، واذهب ، وأسرع ، وعجل^(١) .

مناقشة هذا الرأي :

نستطيع أن نناقش هذا الرأي بما يلي :

١ - هذا الرأي مردود بما قاله أبو عمر : (إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها متفق مفهومها ، مختلف مسموعها ، لا يكون في شيء منها معنى وضده ، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافًا ينفيه ويضاده ، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده)^(٢) .

٢ - زوال سبب القراءة بالمرادف ، فكانت القراءة به رخصة للمسلمين الأولين ، تيسيرًا عليهم ، وعندما زالت المشقة نسخت القراءة بالمرادف ، يقول الطحاوي : (وإنما كان ذلك رخصة لما كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد ، لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ ، ثم نسخ بزوال العذر وتيسر الكتابة والحفظ ، وكذا قال ابن عبد البر والباقلاني وآخرون)^(٣) .

(١) البرهان : ١ / ٢٢١ .

(٢) السابق .

(٣) الإتقان ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ .

وذكر ابن حجر (ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة ترادفها ، مثل : ﴿كَأَلَمِهِنَّ
 الْمَنفُوشُ﴾ [القارة : ٥] . في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير [ت ٩٥هـ] :
 ﴿كالصوف المنفوش﴾ وهذا وجه حسن ، لكن استبعد قاسم بن ثابت [ت
 ٣٠٢هـ] في الدلائل ^(١) . لكون الرخصة في القراءات إنما وقعت وأكثرهم
 يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم ، وإنما كانوا يعرفون الحروف بمخارجها ^(٢) .

٣- رفض بعض العلماء مبدأ سماع كل المترادفات من النبي ﷺ وهذه
 مسألة أوقعت ابن جني في تناقض - كما سبق ذكره - وليس الأمر كذلك بل
 يحسم ابن حجر القضية ، فيقول : (إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي ، أي
 إن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته ، بل المراعي في ذلك السماع من النبي
 ﷺ ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب (أقرأني النبي
 ﷺ لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ، ولو لم يكن
 مسموعاً له ، ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته : ﴿عتى حين﴾ أي :
 ﴿حَتَّى حِينَ﴾ [يوسف : ٣٥] . وكتب إليه : إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل ، فأقرئ
 الناس بلغة قريش ، ولا تقرئهم بلغة هذيل ، وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان
 الناس على قراءة واحدة ^(٣) .

تعليق :

هذا تناقض من ابن حجر ، ويرد عليه ومن تبعه بما يلي :

أ- يرد الطبري على الفكرة القائلة بأنه يجوز القراءة بالمرادف دون سماع ،

(١) في شرح غريب الحديث ومعانيه .

(٢) فتح الباري ١٩ / ٣٤ .

(٣) فتح الباري ١٩ / ٣٢ .

فيقول : (مع أن المتدبر إذا تدبر قول هذا القائل في تأويله قول النبي ﷺ : «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» وادعائه أن معنى ذلك بأنها سبع لغات متفرقة في جميع القرآن ، ثم يجمع بين قيله ذلك ، واعتلاله لقيله ذلك بالأخبار التي رويت عن روى ذلك عنه من الصحابة والتابعين أنه قال : هو بمنزلة قولك : تعال ، وهلم ، وأقبل ، وأن بعضهم قال : هو بمنزلة قراءة عبد الله ﴿إِلَّا زَقِيَّةً﴾ وهي في قراءتنا ﴿إِلَّا صِيْحَةً﴾ وما أشبه ذلك من حججه ، علم أن حججه مفسدة في ذلك مقالته ، وأن مقالته فيه مضادة حججه ، لأن الذي نزل به القرآن عنده إحدى القراءتين ، إما ﴿صِيْحَةً﴾ وإما « زَقِيَّةً » وإما « تعال » أو « أقبل » ، أو « هلم » لا جميع ذلك ، لأن كل لغة من اللغات السبع عنده - في كلمة ، أو حرف من القرآن غير الكلمة ، أو الحرف الذي فيه اللغة^(١) .

فإذا كان هذا النص يثبت أن الذي سمع من النبي ﷺ هو أحد المترادفات لا جميعها ، فإن هذا يبطل رأي المجوزين لذلك .

ب - ذكر السيوطي قراءات لبعض الصحابة مثل قراءة سعد بن أبي وقاص : [ت ٥٥هـ] ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ﴾ ومثل قراءة ابن عباس : ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ﴾ وقراءة ابن الزبير [ت ٧٣هـ] ﴿وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ﴾ .

ثم ينقل عن ابن الجزري قوله في آخر كلامه : (وربما كانوا يدخلون

(١) جامع البيان ١ / ٥٧ .

التفسير في القراءة - إيضاحاً وبياناً - لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنًا ، فهم آمنون من الالتباس ، وربما كان بعضهم يكتبه معه ، وأما من يقول : إن بعض الصحابة كان يجيز القراءة بالمعنى ، فقد كذب^(١) .

ج - لو جاز ذلك لما وقع الخلاف بين عمر وهشام } وبين عمر وابن مسعود - رضي الله عنهما - ولما وقع شك في صدر أبي بن كعب رضي الله عنه ولما كان هناك داع لإزالة النبي ﷺ لهذا الخلاف ، ولهذا الشك ، ولكنه ﷺ أزال ذلك بتقريره أن مصدر اختلاف القراءات ، إنما هو وحي من الله ﷻ .

د - إذا نظرنا في الروايات المذكورة سابقاً والتي تثبت القراءة بالمعنى ، نجدها واردة عن عمر ، وابن مسعود ، وأبي ، وعلي ، وابن عباس ، وغيرهم ، وهذا شبه إجماع ، ولا سبيل لإنكاره .

٤ - قلة المترادفات الواردة في القراءات ، والاقتصار على النزر اليسير فيه ظلم للمشهور الكثير الذي مثل مستويات أخرى غير الدلالة ، من أصوات ، وبنية ، وتراكيب .

الرأي الثامن :

المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب ، ذهب إلى ذلك ابن عباس } في قوله : «نزل القرآن على سبع لغات»^(٢) . وأبو عبيد القاسم بن سلام ، حيث قال : «على سبعة أحرف» يعني سبع لغات من لغات العرب ، قال : وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه ، هذا لم نسمع به ، قال : ولكن نقول : هذه اللغات متفرقة في القرآن ، فبعضه بلغة قريش ،

(١) الإتيان ١ / ٢١٦ .

(٢) فتح الباري ١٩ / ٣١ .

وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة هذيل ، وبعضه بلغة أهل اليمن ، وكذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كله واحدة ، قال : ومما يبين ذلك قول ابن مسعود : إني قد سمعت القراءة ، ووجدتهم متقاربين ، فاقروا كما علمتم ، إنما هو كقول أحدكم : هلم وتعال وأقبل ^(١) ، وهو مذهب أبي العباس : أحمد بن يحيى (ثعلب) [ت ٣٢٣ هـ] حيث حكى الأزهري [ت ٣٧٠ هـ] عنه ، فقال : (وأخبرني المنذري [ت ٣٢٩ هـ] عن أبي العباس أنه سئل عن قوله : « نزل القرآن على سبعة أحرف » فقال : ما هي إلا لغات ، قلت - أي الأزهري : فأبو العباس النحوي ، وهو واحد عصره ، قد ارتضى ما ذهب إليه أبو عبيد واستصوبه) ^(٢) . وارتضى الأزهري ما ذهب إليه أبو عبيد وأبو العباس ، فقال : (فالذي أذهب إليه في تفسير قوله : « نزل القرآن على سبعة أحرف » ما ذهب إليه أبو عبيد ، واتبعه على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى . . قلت : وهذه الأحرف السبعة التي معناها اللغات غير خارجة من الذي كتب في مصاحف المسلمين التي اجتمع عليها السلف المرضيون والخلف المتبعون ^(٣) .

وقال الزركشي : (وحكاه ابن دريد [ت ٣٢١ هـ] عن أبي حاتم السجستاني وحكاه بعضهم عن القاضي أبو بكر [الباقلائي] وقال الأزهري في التهذيب : إنه المختار ، واحتج بقول عثمان حين أمرهم بكتب المصاحف : وما اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلغة قريش ، فإنه أكثر ما أنزل بلسانهم ، وقال البيهقي في شعب الإيمان : إنه الصحيح ، أي إن المراد اللغات السبع التي

(١) تهذيب اللغة ٥ / ١٣ [حرف د] عبد الله درويش / الدار المصرية للتأليف والترجمة .

(٢) السابق .

(٣) السابق ٥ / ١٣ ، ١٤ [حرف] .

هي شائعة في القرآن . . . وكذلك قال ابن سيرين [ت ١١٠هـ] . . . ثم
اختلف القائلون بهذا في تعيين السبع^(١) .

اعتراضات على هذا الرأي :

وقد اعترض على هذا الرأي باعترضات هي :

الاعتراض الأول :

ذكر ابن حجر في قوله : (وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة)^(٢) .
وقال الطبري : (صح وثبت أن الذي نزل به القرآن من ألسن العرب البعض
منها دون الجمع ، إذ كان معلومًا أن ألسنتها ولغاتها أكثر من سبعة مما يعجز
عن إحصائه)^(٣) . ويعلق الدكتور / جبل ، فيقول : (ثم ماذا يقال عن سائر
اللهجات العربية ، والتي هي أكثر من سبعة مما يعجز عن إحصائه ، كما قال
الطبري ، أيقال : إنها غير فصيحة ، قد جاءت منها ألفاظ وقراءات في القرآن
الكريم ؟ أم يقال : إنها أقل عربية من غيرها فتأتي برأي عصبي يمقته الإسلام)^(٤) .

الاعتراض الثاني :

ذكره ابن عبد البر في قوله : (أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف :
اللغات ؛ لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولغتهما واحدة)^(٥) .

ويزيد الزركشي الأمر وضوحًا عن ابن عبد البر ، فيقول : (لأنه لو كان

(١) البرهان ١/ ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) فتح الباري ١٩ / ٣١ .

(٣) جامع البيان ١ / ١٥ .

(٤) حديث نزول القرآن ١٥ ، ١٧ .

(٥) فتح الباري ١٩ / ٣٣ .

كذلك لم ينكر القوم بعضهم على بعض في أول الأمر ، لأن ذلك من لغته التي طبع عليها ، وأيضاً فإن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم ، وكلاهما قرشي ، وقد اختلفت قراءتهما ، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته^(١) . فدل هذا على (أن المراد بالأحرف السبعة غير اللغات)^(٢) .

الاعتراض الثالث :

الروايات الصحيحة ، والتي تثبت أن الاختلاف (ترادفي) يقول الدكتور جبل : (وباختصار فالمسألة في رأي الطبري هي أن دلالة حديث : « كقولك : هلم وتعال » هي قراءة كلمة بدل كلمة في الموضع نفسه ، أما قراءة كلمة من لغة بدل كلمة بمعناها من لغة أخرى في موضع آخر بحيث تكون هذه في آية ، وتلك في آية أخرى ، فلا يثير خلافاً ولا يحتاج له بحديث : (كقولك : هلم وتعال) وحيث ثبت وقوع الخلاف وصحة حديث : (كقولك : هلم وتعال) فالقول بأن الأحرف السبعة قراءات مفرقة في القرآن الكريم قول باطل)^(٣) .

الاعتراض الرابع :

الإلزام بلهجة معينة ينافي روح التيسير ، والتخصيص لقبايل بعينها دون مخصص تحكم ، يقول الدكتور / جبل : (إن القراءات اللهجية طبيعة في أهل كل لهجة ، ومضادة الإسلام لها بإلزام الناس بلهجة معينة ولو في أول الأمر ، أو حتى بسبع بعد نزول الحديث شيء لا يتفق وطبيعة الدين الذي جاء يرفع الحرج ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، ﴿مَا

(١) البرهان ١ / ٢١٩ .

(٢) الإتيان ١ / ١٧٠ وحديث نزول القرآن ١٤ .

(٣) حديث نزول القرآن ١٧ .

يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ ﴿ [المائدة: ٦] ، ﴿ هُوَ أَجْتَبَكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨] ثم إن هذا الإلزام بلهجة معينة يشير معنًى لا يتفق مع روح الإسلام ، وهو معنى العصبية . . بل إن تخصيص قبائل بعينها لتزعم أن القرآن نزل بلغتها دون سائر القبائل الأخرى فيه تخصيص بدون مخصص ، لقوله تعالى : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥] . . وأخيراً فإن هذه الصورة ، أي وجود ألفاظ من لغات سبع متفرقة في القرآن الكريم ، لا يحقق التخفيف والتيسير المقصود من نزول القرآن على سبعة أحرف ... إذ سيحمل كل قارئ بقليل الألفاظ الواردة من لغته أضعاف أضعافها من الألفاظ الواردة بلغات القبائل الأخرى^(١) .

الاعتراض الخامس :

اختلاف العلماء حول تعيين اللغات السبع ، فهم (لم يتفقوا على القبائل السبع المقصودة التي نزل القرآن بلغاتها ، وما كان لهم أن يتفقوا ، لأن كل قول في ذلك سيقوم على تحكم لا بد أن يوجد من لا يسلمه) .
هذه الاعتراضات وغيرها سنناقشها - بإذن الله تعالى : عندما نختار رأياً ونميل إليه .

رابعاً : الرأي الذي أرجحه وأميل إليه :

إن الناظر في الأقوال والآراء التي فسرت الحديث يرى أن الرأي المختار ، والأحرى بالقبول ، هو الرأي الذي يذهب إلى أن المراد بالأحرف السبعة

(١) حديث نزول القرآن ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ .

(٢) السابق ١٥ .